

للجزائر



# تقرير رصد الوضع الاقتصادي

لمواصلة جهود  
التنوع

خريف 2023



البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي | IDA • IBRD

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا





# ملخص تنفيذي

احتياطات الصرف في الزيادة، حيث وصلت إلى 17.2 شهر من الواردات في نهاية جوان 2023. بعد انخفاض العجز الإجمالي للجزيرة من 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 إلى 2.9% في عام 2022 إلا أنه من المتوقع أن يرتفع العجز مرةً أخرى في النصف الأول من عام 2023 وذلك لأن إيرادات قطاع المحروقات انخفضت بنسبة تفوق الزيادة في الإيرادات الجبائية، وظل نمو الإنفاق مرتفعاً بسبب الزيادات في رواتب الموظفين العمومي والتحويلات، هذه العوامل مجتمعة ساهمت في الحد من الاستثمار العمومي. بلغ الدين العمومي 55.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2022 وارتفع في النصف الأول من عام 2023، لكن مدخرات الخزينة زادت أيضاً مما قلل من الاحتياجات التمويلية.

لا يزال التضخم مرتفعاً، حيث وصل إلى 9.7% في النصف الأول من عام 2023، و يُعزى الأمر حالياً إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الطازجة وبشكلٍ أخص المحلية منها. ارتفعت أسعار هذه المنتجات بنسبة 24.1% سنوياً بعد شتاءٍ آخر جاف، مما يفسر 43% من التضخم في النصف الأول من 2023. في النصف الثاني من عام 2022 وبعد أن استطاع بنك الجزائر الحد من انخفاض قيمة العملة والتي استمرت أربعة عشر عاماً نتيجة التضخم المستورد، أسفر عن هذه الخطوة استقرار الدينار الجزائري في النصف الأول من عام 2023. لم يطرأ أي تغيير على السياسة النقدية منذ زيادة نسبة متطلبات الاحتياطي في أبريل 2023، وتباطأ نمو التدفق النقدي في الربع الثاني من عام 2023. وظل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص متواضعاً في حين تسارع نمو الائتمان الممنوح للمؤسسات العمومية بشكلٍ طفيف. كما سيتم زيادة رواتب الموظفين العمومي والتحويلات الاجتماعية مرةً أخرى في عام 2023 في إطار البرنامج الثلاثي للحكومة لحماية القدرة الشرائية، ذلك بجانب تشديد مراقبة الحكومة والسيطرة على أسعار المواد الغذائية.

ومن المتوقع أن يكون النمو أعلى في عامي 2024 و2025، في حين تستقر أرصدة الميزانية و المبادلات الخارجية بعد الانخفاض الأولي. وسيصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.6% في عام 2024 وذلك تزامناً مع زيادة إنتاج قطاع المحروقات بشكل معتدل بعد تحسن الطلب الأوروبي على الغاز وحصص أوبك. ومن المتوقع أيضاً أن يحافظ الاستثمار على قوته بفضل التقدم المحرز في المشاريع الكبرى، وأن يستمر في دعم النشاطات الصناعية،

استطاع الناتج المحلي الإجمالي للجزائر أن يسترجع مستواه لما قبل الجائحة في عام 2022، بينما ساعدت أسعار النفط والغاز المرتفعة في تحسين الأرصدة الخارجية والميزانية بشكل كبير. بعد انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.1% في عام 2020، عاد إنتاج المحروقات إلى مستوى عام 2019 في عام 2021، بينما استعاد الإنتاج خارج المحروقات مستواه في عام 2022. وعلى الرغم من هذا الانتعاش في المستوى، لم يستعيد بعد الناتج المحلي الإجمالي المسار الذي كان عليه ما قبل الجائحة. وبلغ معدلي العجز في الحساب الجاري والميزانية أكثر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي قبل الوباء، ولكن ارتفاع أسعار النفط والغاز تدريجياً بعد عام 2020، ساعد على تخفيف العجز في الميزان التجاري في عام 2021 وتحقيق فائض قياسي في عام 2022، بينما انخفض عجز الميزانية إلى أدنى مستوى له منذ عشر سنوات، مما دعم احتياطات الصرف ورصيد المدخرات. في الوقت نفسه، أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى ارتفاع نسبة التضخم من 2.4% في عام 2020 إلى 9.3% في عام 2022. استمر الانتعاش الاقتصادي في النصف الأول من عام 2023 وإن كان بوتيرة أبطأ، وذلك بفضل نشاط قطاع خارج المحروقات والاستثمار. خلال الربع الأول من عام 2023 تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي قليلاً (+3.0% سنوياً)، مستنداً على النمو القوي لإنتاج قطاع خارج المحروقات (+4.0% سنوياً) بسبب الاستثمار النشط. حفز ذلك قطاعات البناء والصناعة، في حين تباطأ نشاط الخدمات تالياً الاستهلاك الخاص والإنتاج الزراعي في ظل الجفاف وقلة الأمطار. أن البيانات الصادرة عن الإضاءة الليلية تشير إلى نمو بوتيرة أبطأ خلال الربع الثاني من عام 2023. من ناحية أخرى، شهد إنتاج قطاع المحروقات ارتفاعاً نسبي، وانخفضت الصادرات في النصف الأول من عام 2023، بحيث أن الزيادة في إنتاج الغاز قامت بتعويض الانخفاض الطوعي في حصص إنتاج النفط.

مع انخفاض أسعار وصادرات النفط والغاز الطبيعي في النصف الأول من عام 2023 زاد الضغط على توازوني الميزانية والميزان الخارجي. بعد أن سجل الحساب الجاري فائضاً قدره 19 مليار دولار أمريكي في عام 2022 (9.8% من الناتج المحلي الإجمالي) إلا أنه انخفض إلى 2.9 مليار دولار أمريكي، ويعزى السبب إلى انخفاض صادرات المحروقات بمقدار 7.7 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2023 (مقارنة بالنصف الثاني من عام 2022) وإلى استئناف استيراد المعدات والآليات. استمرت

كبير بأسعار النفط العالمية مما يولد مخاطر ايجابية او سلبية على آفاق النمو وعلى المالية العامة و التوازنات الخارجية ، في سياق جيوسياسي عالمي غير مستقر. وأخيرا، فإن الظواهر الطبيعية الحادة التي شهدتها المنطقة مؤخرا، إضافة الى تجربة الجزائر مع هذه الظواهر، تسلط الضوء على المخاطر التي يمكن أن تسببها هذه التغيرات الطبيعية على القطاع الزراعي و التوقعات الاقتصادية للبلاد.

**تؤكد هذه المخاطر على أهمية الإستدامة في تعزيز التوازن في الاقتصاد الكلي، بجانب التأكيد على دور القطاع الخاص في قيادة الاستثمار وتعزيزه وتنويعه.** إن من شأن تنويع الإيرادات من الصادرات خارج المحروقات وجذب الاستثمارالأجنبي القدرة على تعزيز صمود الاقتصاد الجزائري أمام التقلبات في أسعار النفط والغاز. وعلى صعيد المالية ، تتناقض صلابة النفقات الجارية مع تقلب إيرادات النفط والغاز، مما يولد قدرا كبير من عدم اليقين. وهذا يؤكد الحاجة إلى جمع المزيد من الإيرادات الجبائية وتعزيز كفاءة الإنفاق ، ولا سيما الاستثمار العمومي. وتمشيا مع مخطط عمل الحكومة لعام 2021، فإن مواصلة تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تحفيز الاستثمار الخاص وتمكين القطاع ليكون المحرك الأساسي للنمو المستدام والمتنوع يبقى ضرورياً لصمود الاقتصاد الجزائري وادائه الفعّال.

وأن يظل قطاع الخدمات نشيطاً، التعافي المتوقع للإنتاج الزراعي. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم تدريجياً في عامي 2024 و2025، وذلك بفضل العودة إلى المستوى الطبيعي من الأمطار والنمو المعتدل في التدفق النقدي والإنفاق العام وأسعار الواردات. وبعد الانكماش في عام 2023، سيظل رصيد الحساب الجاري إيجابيا في عامي 2024 و2025، مع استقرار أحجام الصادرات والواردات..وبتأثير انخفاض إيرادات المحروقات وزيادة النفقات الجارية، من المتوقع أن يتسع عجز الميزانية في عام 2023 و 2024 قبل أن ينخفض. وستظل نسبة الدين العمومي إلى الناتج المحلي الإجمالي مستقرة، والادخار النفطي يمول جزئيا عجز الميزانية.

**تستند توقعات الاقتصاد الكلي بشكل كبير على أسعار المحروقات المتقلبة ويسلط السياق الإقليمي الضوء على حقيقة المخاطر المناخية التي تتعرض لها الجزائر أيضا.** قامت السلطات الجزائرية بتقوية احتياطات الصرف والرفع من المدخرات النفطية الأمر الذي أدى إلى تعزيز صمود الاقتصاد الجزائري على المدى المتوسط، في حين أن ارتفاع في أسعار الغاز و النفط خلال النصف الثاني من العام 2023 قد يطيل أمد مكاسب قطاع المحروقات. ومع ذلك تبقى مخاطر إختلال بنية الاقتصاد الكلي كبيرة ذلك أن الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وإيرادات الميزانية مرتبطة بشكل





1818 H Street, NW  
Washington, DC 20433